موقف ابن قتيبة من الضرورات الشعرية في (الشعر والشعراء)

دكتور/ أسامة بن أحمد السُلمي
أستاذ اللّغويّات المساعد بقسم اللّغة والنّحو والصّرف
كلّيّة اللّغة العربيّة- جامعة أم القرى

الملخص

يكشف هذا البحث عن موقف ابن قتيبة من الضرورات الشعرية، في كتابه (الشعر والشعراء)، وأهمية ذلك الموقف أنه اعتنى بالشعر وخَبَرَ الشعراء، وأفرد لهم مؤلفاً مستقلّا، وهو إلى جوار ذلك إمام من أئمة اللغة، ضليع بالعربية ووجوه العرب في كلامها. وخلص البحث إلى أنّ لابن قتيبة موقفاً خاصًّا في مفهوم الضرورة الشعرية، وقارن بينه وبينه موقف غيره من العلماء والأئمة.

فأما موقفه فهو اشتراط قيد الاضطرار، فإن لم يكن من اضطرار في الوزن أو القافية كانت غير ضرورة وصحّ الاحتجاج بها ولها، ويزيد على ذلك بأنه قد يخطّئ الشاعر، ويكتفي بذلك عن تلمّس العلّة وتطلبها، خلافاً لسيبويه ومن معه ممن يشترط قيد الاضطرار.

وابن قتيبة مع ذلك كله وافق جمهور النحويين في قسمة الضرورة الشعرية إلى ضرورة مستحسنة وضرورة مستقبحة، وكان ينبغي أن يكتفي بالضرورة المستقبحة عن تخطئة الشاعر أو القدح في الرواية.

Research Summary

This research reveals Ibn Qutayba's position on poetic necessities, in his book (Poetry and Poets), and the importance of that position that he took care of poetry and poets biographies, and devoted to them an independent section. He is a scholar of language, knowledgeable in Arabic and Arab figures in their speech. The research concluded that Ibn Qutaiba has a special position in the concept of poetic necessity, and compared him to the position of other scholars and imams.

As for his position, it is a condition of necessity provision. If he does not have to be overweight or rhyme, it is unnecessary and it is correct to invoke it, and more than that, he may consider a poet wrong, and he will only touch the cause and ask for it, unlike Sibuyeh and those agreeing him who require the necessity provision.

Ibn Qutaiba nevertheless agreed that the majority of grammarians on dividing the poetic necessity into an ugly necessity and an imperative necessity. He should have satisfied with ugly necessity rather than considering the poet wrong or slandering the novel.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فهذا بحث موجز عن موقف ابن قتيبة من الضرورة الشعرية من خلال الشعر والشعراء، وعرضت فيه لقضيتين، الأولى : مفهوم الضرورة الشعرية عنده، وموقفه منها، والثانية : أنواع الضرورات وأقسامها.

أولًا : مفهوم الضرورة، وموقف ابن قتيبة منها.

لابن قتيبة مفهوم خاص للضرورة ويتلخّص في أن الضرورة هي: **مخالفة القياس من أجل استقامة الوزن**، أمّا إن استقام الوزن بغير المخالفة لا يعدّ ذلك ضرورة، وكذلك لو تطلبت استقامةُ الوزن تغييرَ اللفظ ولم يغيره الشاعر؛ فلا يعدّها ضرورة أيضًا ، بل يعدّها مخالفة معيبة من الشاعر، ودليلَ ضعفٍ وتكلّفٍ، ويراها عدمَ تمكن من صنعة الشعر.

وبناء على هذا فإن ابن قتيبة يرى الضرورةَ غيرَ المسوّغة إيقاعيًّا أنها عيب من عيوب الشاعر، يقول :(والمتكلّف من الشعر وإن كان جيدًا محكمًا فليس به خفاءٌ على ذوي العلم، لتبينهم فيه ما نزل بصاحبه من طول التفكر، وشدة العناء، ورشح الجبين، وكثرة الضرورات، وحذف ما بالمعاني حاجةٌ إليه، وزيادة ما بالمعاني غنًى عنه)[1].

فتختص الضرورة بمخالفة القياس المشروطة بألا يكون له عن تلك المخالفة مندوحة، بل اضطره الوزن أو القافية لارتكاب مخالفة القياس، وبغيرها ينكسر الوزن وتضطرب القافية.

ولذلك انتقد قول الشاعر:

فَلَئنْ قَوْمٌ أَصَابُوا عِزَّةً ... وأَصَبْنَا مِن زَمَانٍ رَنَقَا
لَلَقَدْ كَانُوا لَدَى أَزْمَاتِهِ ... لَصَنَيِعينَ لِبَأْسٍ وتُقَى

إذ المراد هو (فلقد كانوا) لكنه عدل عن هذا وقال (للقد كانوا)، وليس من مسوّغ شعري يتعلق بالوزن والقافية يدفعه لهذا الارتكاب. ولهذا قال عن صنيع

(١) الشعر والشعراء ٨٩/١

الشاعر: (وهذا باطل)[1]، لأن الضرورة في حقيقتها أنها اضطرار وليست اختيارًا، بخلاف هذا الشاهد الذي نجدها فيه اختيار لا اضطرار، وهذا يعني أن فقهه للضرورة الشعرية يتجلّى في كونها رخصة ملائمة لطبيعة الشعر الخاصة، فحقيقة الشعر أنه الكلام الموزون المقفّى، أمّا إن اختلّ وزنه أو قافيته فقد فَقَدَ هويّته، ومن هنا رُخِّص للشاعر أن يخالف القياس ليستقيم الوزن والقافية.

وانتقد كذلك قول الشاعر:

مَنْ كانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ ... فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

لأن المراد من البيت (فليدن منّي) ولو أثبت اللام لم ينكسر البيت، فليس من مسوغ شعري يتعلق بالوزن أو القافية يدفعه لهذا الحذف المخل بالمعنى[2].

وكذلك قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادعِي وأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى ... لِصَوتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

(إنما هو: فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أنْدَى)[3].

وكقول الفرزدق:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ عُقَّالَةٌ ... وقدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

فسكّن النون دون مسوغ شعري، فليس من الضرورة.

فيظهر إذن أن مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن قتيبة هي ارتكاب مخالفة القياس من أجل استقامة الوزن اضطرارًا لا اختيارًا، وأنها عنده ليست مجرد مخالفة القياس فحسب، بل المخالفة بقيد الاضطرار، وليس هذا هو موقف ابن قتيبة وحده، بل ظاهر رأي سيبويه، ومذهب ابن مالك.

ولذلك لمّا أوردَ فإن سيبويه قول أبي النجم العجلي :

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

قال: (هذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء)[1].

---

(١) السابق ١٠١/١

(٢) السابق ١٠١/١

(٣)) السابق ١٠١/١

ولا يبعد موقف ابن مالك من الضرورة عن موقف سيبويه، وهو أن الضرورة: ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن العدول عنها بلفظ آخر.

ويبني على ذلك التأسيس لقاعدة أو حكم لغويّ إذا ورد في شاهد شعري فصيح، ومثاله أنه لا يعدُّ وَصْلَ "أل" بالمضارع ضرورةً، بل يصحُّ عنده الاحتجاج له؛ لأن الشاعر قاله اختيارًا وإن كان على قلّة، واستدلّ بقول الفرزدق:

ما أنتَ بالحكمِ التُرضى حكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

وقول ذو الخِرَق الطهوي:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقًا إلى ربنا صوت الحمار اليجدعُ

قال ابن مالك عن هذين الشاهدين: (غيرُ مخصوص بالضرورة؛ لتمكن قائل الأول من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضي حكومته

ولتمكن الآخر من أن يقول:

إلى ربنا صوت الحمار يُجدعُ

فإذ لم يفعلا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار)[٢].

والمتفق عليه بين ابن قتيبة وسيبويه وابن مالك هو اشتراط قيد الاضطرار وعدم المندوحة، ليصح الحكم عليها بالضرورة ولا يعتد بتلك المخالفة في تأسيس قاعدة أو حكم لغوي.

وأمَّا ما سوى ذلك من مخالفات فإن ابن قتيبة يعده خطأ وضعفًا شعريًّا، بخلاف سيبويه الذي يجهد في أن يلائم بينه وبين القاعدة والقياس، ومن هنا شنَّع ابنُ قتيبة على النحاة تأويلاتهم، ولم يكن معنيًّا بالتماس العلة في وجه المخالفة، يقول: (وكقول الفرزدق:

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

(١) الكتاب ٨٥/١

(٢) شرح التسهيل ٢٠٢/١، وينظر: ٣٦٧/١.

فرفع آخر البيت ضرورةً، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يرضي، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أنَّ كلَّ ما أتوا به من العلل احتيالٌ وتمويه؟

وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه فشتمه وقال: عليَّ أنْ أقول وعليكم أن تحتجوا!

وقد أنكر عليه عبد الله بن إسحق الحضرمي من قوله:

مُسْتَقْبِلِين شَمَالَ الشَّأْم تَضْرِبُنَا ... بحَاصِبٍ مِن نَدِيفِ القُطْن مَنْثُورِ

على عَمَائمنا تُلْقِى وأَرْحُلُنا ... على زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرُ

مرفوعٌ ، فقال: أَلاَّ قلتَ : على زَوَاحِفَ نُزْجِيهَا مَحَاسِيرِ

فغضب وقال:

فلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ ... ولكِنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا

وهذا كثير في شعره على جودته)[1].

وقال في موضع آخر عن قول الفرزدق :

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ ... منَ المالِ إلا مُسْحَتًا أَو مُجَلَّفُ

وقد أكثر النحويون في الاحتيال لهذا البيت، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يرتضى)[2].

وهذه النصوص واضحة في موقف ابن قتيبة من الضرورة، ولهذا لا يسوّغ لها، بل هي هكذا.

أما سيبويه فقد راعى هويّة الشعر وقيّد المخالفة بالاضطرار، لكنه جمع إلى ذلك الكشف عن وجه تلك المخالفة، وقال: (وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا)[3]، وقال في موضع آخر: (فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمه غيرُنا، أو يكون وَصَلَ إلى الأول ما لم يصل إلى الآخر)[4].

(١) الشعر والشعراء ٨٩/١-٩٠

(٢) السابق ٤٧١/١

(٣) الكتاب ٣٢/١

(٤) السابق ١٠٢/١

وظاهر في كتاب سيبويه تعليله الضرورات ومخالفات القياس، حتى تستقيم القاعدة، ويُقيم الجوابَ على الاعتراضات والشذوذات، ومما لا شك فيه أن حسن التعليل والجواب دليل على تماسك القاعدة وصحتها وقوّتها.

وأما جمهور النحويين فلا يشترطون قيد الاضطرار؛ ويسوّغون ذلك بأنَّ كلَّ مخالفة يمكن إعادة صوغ البيت الشعري على وجهٍ لا مخالفة فيه، وصرَّحَ بهذا ابنُ هشام وقال : (إذا فُتح هذا الباب – أي إعادة صوغ ألفاظ البيت- لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارةٌ عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر)[1].

وزاد في الاستدلال على ذلك بأن عامة الشعر عند العرب لا يكون تكلّفًا ولا صنعة، قال: (إنّ كثيرًا من أشعار العرب يقع عن غير رويّة، وهو مما يدعو إلى عدم التمكن من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه)[2]، فالشاعر الفصيح المطبوع يرتجل وقد لا تحضره لفظة غيرها.

وأمعن في الاستدلال بفارق لطيف وهو أن مسوّغ الضرورة الشعرية في الأصل لأجل استقامة الوزن والقافية، لكنها أصبحت بعد ذلك رخصة للشاعر إن شاء تقحّمها وإن شاء تركها، قال: (كما أنَّ الشعر لمّا كان مظنة للضرورة استُبيح فيه ما لم يُضطرّ إليه، كما أُبيح قصر الصلاة في السفر؛ لأنه مظنة المشقة مع انتفائها أحيانًا والرخصة باقية)[3].

وردَّ الشاطبي على اشتراطِ قيدِ الاضطرار بردود كثيرة، وتتلخص فيما يأتي:

١- الضرورة لا تعني عند النحويين أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ودليل ذلك (الراء) في كلام العرب، فإنها من الشياع في الاستعمال بمكان لا يُجهل، ولا يكاد ينطق أحد بجملتين تعريان عنها. وقد هجرها واصل بن عطاء، (وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما اقتضت ضرورة النطق بها في ذلك الموضع زيادة أو نقص أو

(١) تخليص الشواهد: ٨٢

(٢) السابق: ٨٣

(٣) السابق: ٨٣

غير ذلك، في الوقت الذي قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيءٍ يزيل تلك الضرورة)[١].

٢- أن اللفظة البديلة قد تكون خطرت له، لكن له أغراضًا بلاغية في غيرها[٢].

٣- أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك[٣].

ومهما يكن فإنه بالتأمل يظهر سلامة موقف ابن قتيبة وسيبويه وابن مالك؛ لأن سبب الضرورة الشعرية هو الخصوصية الموسيقية للشعر، فهو محتاج لتوسعة أكثر من النثر.

بل حتى النثر له رخصة إذا أريد به السجع، إذ ألحقوا الكلام المسجوع بالشعر لكون السجع يجري في الخصوصية النغمية مجرى الشعر، بدليل قولهم: (شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى)[٤]، فحذفوا التنوين من "ثرى"، ومن "مرعى" إتباعًا لقولهم: "ترى"؛ لأنه فعل فلم ينوّن لذلك.

وقالوا: "الضِّيح والريح" فأبدلوا الحاءَ ياءً إتباعًا للريح، والأصل: الضِّحّ.

وجاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"[٥]، بإبدال الواو ألفًا إتباعًا لمأجورات، والأصل: "موزورات"؛ لأنه من الوزر.

وقد جاء مثل ذلك أيضًا في الفاصلة القرآنية. قال عز وجل: {فَأَضَلُّونا السَّبِيلا} {الأحزاب: ٦٧}، وقال سبحانه: {وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا}{الأحزاب: ١٠} ، وغير ذلك.

كل هذا يدل على رعاية العرب للوزن والنغم والتناغم الموسيقي، وأنه مقصد من مقاصد العرب، فوسّعوا له ما لم يُسّعوا في غير ذلك من الكلام.

---

(١) المقاصد الشافية ٤٩٤/١

(٢) ينظر: السابق ٤٩٥/١

(٣) ينظر: السابق ٤٩٧/١

(٤) الكتاب ٨٦/١

(٥) ينظر الجامع الصغير، الراوي: أنس بن مالك وعلي بن أبي طالب، المحدث : السيوطي، برقم: ٩٣٣

وبناء عليه إذا كان ذلك هو مسوّغ الترخص؛ فإنَّ غيابَه يجعلُه مثل غيره من الكلام، فلا اضطرار مع المندوحة إذن، وهذا هو جوهر موقف ابن قتيبة.

ثانيًا :أنواع الضرورات الشعرية عند ابن قتيبة.

والضرورة عن ابن قتيبة نوعان: ضرورات مستحسنة وضرورات مستقبحة، وهو بذلك يوافق جمهور النحويين، وإنما جعل العلماء الضرورة على نوعين لئلا يخرجوا عن وصفها بالضرورة ولا يؤسس بها لحكم للغوي جديد، يقول: (وقد يضطر الشاعر فيقصر الممدود، وليس له أن يمد المقصور. وقد يضطر فيصرف غير المصروف، وقبيحٌ ألا يصرف المصروف. .... وأما ترك الهمز من المهموز فكثيرٌ واسعٌ، لا عيب فيه على الشاعر، والذي لا يجوز: أن يهمز غير المهموز.

وليس للمحدَثِ أن يتبع المتقدم في استعمال وحشي الكلام الذي لم يكثر، ككثير من أبنية سيبويه، واستعمال اللغة القليلة في العرب، كإبدالهم الجيم من الياء)[1].

ومن أمثلة الضرورات المستقبحة عنده :

١.منع المصروف من الصرف : نحو:

يَبِيتُ على مَعارِىَ فَاخِرَاتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

(وليست هاهنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى أن يترك صرف معارٍ ، ولو قال: يَبِيتُ على مَعَارٍ فَاخِراتٍ؛ كان الشعر موزوناً والإعراب صحيحًا)[2].

ولو وازنا هذا بما جاء عند سيبويه، فإننا نجده يحاول الإجابة عنها والتسويغ لها، يقول: (ويقول يونس للمرأة تسمَّى بقاضٍ: مررت بقاضي قبل، ومررت بأعيمى منك. فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجرّ والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهذليّ:

أبيت على معاري واضحات ... بهنّ ملوَّب كدم العباط

وقال الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكنّ عبد الله مولى مواليا

(١) الشعر والشعراء ١٠٢/١

(٢) السابق ١٠٠/١

فلمَّا اضطرُّوا إلى ذلك في موضع لا بدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل)[١].

ومن الأمثلة على عدم صرف المصروف التي ذكرها ابن قتيبة قوله :(وقبيحٌ ألا يصرف المصروف. وقد جاء في الشعر، كقول العباس بن مرداس السلمى:

وما كانَ بَدْرٌ ولا حابِسٌ ... يَفُوقَانِ مرْدَاسَ في مَجْمَعِ)[٢].

٢. استعمال اللهجات المتروكة : يقول في هذا :(وليس للمحدث أن يتبع المتقدم في استعمال وحشي الكلام الذي لم يكثر، ككثير من أبنية سيبويه، واستعمال اللغة القليلة في العرب، كإبدالهم الجيم من الياء، كقول القائل: يا رب إن كنت قبلت حجتج يريد حجتي وكقولهم جمل بختج يريدون بختى وعلج يريدون علي.

وإبدالهم الياء من الحرف في الكلمة المخفوضة، كقول الشاعر:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ... مِنَ الثَّعالِي ووَخْزٌ منْ أَرانِيهَا

يريد من أرانبها وكقول الآخر: ولضفادى جمه نقانق ، يريد ضفادع. وكإبدالهم الواو من الألف، كقولهم أفعو وحبلو يريدون أفعى وحبلى)[٣].

والمراد بذلك أنه لا يُؤسس بها لقاعدة مطردة، ولا يستدل بها لقياس يجري، بل يدرك الأئمة أنها مخالفة لجمهور كلام العرب.

٣.التعبير عن المفرد بلفظ المثنى : ويقول فيه:

وعنْدِي حُسامَا سَيْفِهِ وحمائِلُهُ

أراد حسان سيفه فثنى، ومثله لقيس بن الخطيم يصف الدرع:

كأَنَّ قَتيرَيْها عُيُونُ الجَنَادِبِ

أراد قتيرها، والقتير: مسامير الدرع، ومثله قول جرير:

لمَّا تَذَكَّرْتُ بالدَّيْرَيْنِ أَرَّقَنى ... صَوْتُ الدَّجاجِ وقَرْعٌ بالنَّوَاقِيسِ

أراد دير الوليد، فنثى، وهو دير مشهور بالشأم[٤].

---

(١) الكتاب ٣١٢/٣

(٢) الشعر والشعراء ١٠٢/١

(٣) السابق ١٠٣/١

(٤) السابق ٤٧١/١

وظاهر في هذا المثال من الضرورات الاتساع في الكلام ليناسب الإيقاع.

٤. تسكين المتحرك : ويسميه العيب في الإعراب، يقول : (العيب في الإعراب، وقد يضطر الشاعر فيسكن ما كان ينبغي له أن يحركه، كقول لبيد:

ترَّاكُ أَمْكنَةٍ إذَا لَمْ أَرْضَهَا ... أَوْ يَعْتلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا

يريد: أترك المكان الذي لا أرضاه إلى أن أموت، لا أزال أفعل ذلك.

(وأو) هاهنا بمنزلة (حتى). وكقول امريء القيس:

فاليوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقبٍ ... إثماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ)[1].

ولا يقبل ابن قتيبة هذه الضرورة فيقول: (ولولا أن النحويين يذكرون هذا البيت ويحتجون به في تسكين المتحرك لاجتماع الحركات، وأن كثيرًا من الرواة يروونه هكذا، لظننته:

فاليَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ)[2].

ويمثّل أيضًا بقول الفرزدق:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ عُقَّالَةٌ ... وقدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ.

فلم يسوغ له ابن قتيبة بل اكتفى بأنه عيب في الشعر فحسب، بخلاف سيبويه، فعند هذا البيت قال: (وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا فقالوا: فخذٌ، وبضمة عضدٍ حيث حذفوا فقالوا: عضد، لأن الرفعة ضمةٌ والجرة كسرةٌ قال الشاعر:

رحت وفي رجليك ما فيهما ... وقد بدا هنْك من المئزر

ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال فخذ لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إذا اعوججن قلت صاحب قومٍ ... بالدو أمثال السفين العوم

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد صاحبي.

وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم؛ وذلك قول الشاعر، امريء القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ ... إثماً من الله ولا واغلٍ

---

(١) السابق ٩٩/١

(٢) السابق ٩٩/١

وجعلت النقطة علامة الإشمام.

ولم يجي هذا في النصب، لأن الذين يقولون: كبدٌ وفخذٌ لا يقولون في جملٍ: جملٌ)[1].

وواضح في هذا النص شغف سيبويه بالتوجيه والتعليل، وإظهاره التماسك بين القياس والشذوذ، وبين الاختيار والاضطرار، في حين أن ابن قتيبة يكتفي بوصفها ضرورة الشاعر مستغن عنها.

وأما الضرورات المستحسنة عند ابن قتيبة، فهي من أمثال قصر الممدود، وصرف غير المصروف، وترك همز المهموز.

قال: (وقد يضطر الشاعر فيقصر الممدود، وليس له أن يمد المقصور. وقد يضطر فيصرف غير المصروف، وقبيحٌ ألا يصرف المصروف. وقد جاء في الشعر، كقول العباس بن مرداس السلمى:

وما كانَ بَدْرٌ ولا حابِسٌ ... يَفُوقَانِ مرْدَاسَ في مَجْمَعِ

وأما ترك الهمز من المهموز فكثيرٌ واسعٌ، لا عيب فيه على الشاعر، والذي لا يجوز أن يهمز غير المهموز)[2].

وذلك أن الشاعر لا يحدث حكمًا جديدًا، ولا ينشئ ظاهرة لغوية مختلفة، وإنما يعود باللفظ غلى الأصل فحسب، خلافًا للعكس، ولهذا حذّر ابن قتيبة من جعل ذلك العكس قياسًا متّبعا وقال: (وليس للمحدث أن يتبع المتقدم في استعمال وحشي الكلام الذي لم يكثر، ككثير من أبنية سيبويه، واستعمال اللغة القليلة في العرب، كإبدالهم الجيم من الياء، كقول القائل: يا رب إن كنت قبلت حجتج يريد حجتي وكقولهم جمل بختج يريدون بختى وعلج يريدون علي.

وإبدالهم الياء من الحرف في الكلمة المخفوضة، كقول الشاعر:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ... مِنَ الثَّعالِي ووَخْزٌ منْ أَرانِيهَا

يريد من أرانبها وكقول الآخر: ولضفادى جمه نقانق يريد ضفادع.

(١) الكتاب ٢٠٣/٤-٢٠٤

(٢) الشعر والشعراء ١٠٢/١

وكإبدالهم الواو من الألف، كقولهم أفعو وحبلو يريدون أفعى وحبلى، وقال ابن عباس: لا بأس برمي الحدو للمحرم)[1]، أي الحدأة.

فالضرورات المستقبحة هي التي خالف فيها الشاعر ما استقر عليه من كلام العرب، ولم يحسن التصرف في الملائمة بين الوزن والترخص.

(١) الشعر والشعراء ١٠٢/١-١٠٤

الخاتمة

تبيّن أن لابن قتيبة موقفًا خاصًّا في مفهوم الضرورة الشعرية، وأنه يشترط الاضطرار، فإن لم يكن من اضطرار في الوزن أو القافية فإنه يعدّها غير ضرورة ويصحّح الاحتجاج بها ولها، وربما يخطّئ الشاعر، ولا يتطلب العلّة ولا يلتمسها، خلافًا لسيبويه الذي يشترط الاضطرار ويبحث عن وجه الضرورة.

ويقسم ابن قتيبة الضرورة الشعرية إلى ضرورة مستحسنة وضرورة مستقبحة، وهذه هي قسمة جمهور الأئمة، وفي هذه القسمة مندوحة عن تخطئة الشعراء أو نزع وصف الضرورة عنه شعرهم المخالف للقياس وعامة كلامهم.

ثبت المراجع

(١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

(٢) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٣) الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

(٥) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م